

يُعتبر الخامس عشر من أيار/ مايو الذي يصادف إحياء ذكرى تقطيع أوصال فلسطين وتشتيت الشعب الفلسطيني، والمعروف باسم النكبة، يُعتبر فرصة مناسبة دائماً للتأمل في التاريخ، والتفكير في مستقبل الشعب الفلسطيني، وفلسطين، والصراع الدائر بين الفلسطينيين وإسرائيل.

تاريخياً، نظر الفلسطينيون إلى صراعمهم مع الصهيونية على أنه صراع بين السكان الأصليين وحركة التحرير الوطنية التي تمثلهم من جهة، والحركة الاستعمارية الاستيطانية التي تسعى لإقامة دولة عرقية إقصائية في وطنهم من جهة أخرى. وبالنسبة لهم، كان هذا هو السبب الكامن خلف رفضهم خطط التقسيم المختلفة، بما في ذلك خطة الأمم المتحدة للتقسيم لعام 1947. إن فهم الفلسطينيين للصراع بهذا الشكل كان مرشداً للحركة الوطنية الفلسطينية وقيادتها السياسية والفكرية، ودليلاً لها خلال العقود الثلاثة الأولى التي أعقبت بدء النكبة. ولذا حملوا شعار "التحرير والعودة"، أي تحرير فلسطين من الاستعمار وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم داخل إسرائيل، وهو الشعار الذي التقت حوله الفصائل الفلسطينية على اختلاف مشاربها.

لقد قامت رؤية الفلسطينيين هذه على مبدأ التحرير، لا على أساس التقسيم. إلا أنها افتقرت إلى التعاطي على نحو جديّ ومفصل مع مكان الإسرائيليين اليهود في فلسطين المحررة أو مع شكل الحكم والمؤسسات التي من شأنها تنظيم العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين المستقبلية.

وعلى الرغم من أن رؤية الفلسطينيين الأساسية للصراع لم تتغير، فقد برزت فكرة التقسيم في السبعينيات عندما بدأت منظمة التحرير الفلسطينية وبعض الأكاديميين الفلسطينيين وغيرهم بمناقشة التقسيم بصيغة حلّ الدولتين. لكن منطق التقسيم، كما تفسره إسرائيل وكما قبلته ضمناً القيادة الفلسطينية الحالية، يعني دولتين لشعبين: واحدة يهودية في إسرائيل، وأخرى فلسطينية تقوم على الأراضي المحتلة عام 1967. وكان هذا المنطق واضحاً للغاية في شعار "دولتين لشعبين" والتي طرحها الحزب الشيوعي الإسرائيلي في وقت سابق. لكن التقسيم لا يحل قضية اللاجئين أو الفلسطينيين في إسرائيل، كما أنه يقضي بقبول الفلسطينيين بشرعية الدولة اليهودية العرقية الإقصائية. وعلاوة على ذلك، فقد أظهرت أحداث السنوات الأخيرة بصورة واضحة أن المحاولات الطويلة الأمد للتوصل إلى حل من هذا القبيل من خلال المفاوضات قد وصلت إلى طريق مسدود، وربما لم تعد ذات قيمة.

وفي هذا الوقت، فإن الحاجة ماسة إلى فكر جديد للخروج ببدائل للتقسيم الذي لا يمكنه توفير حل عادل وكرام لجميع الفلسطينيين ولجميع اليهود الإسرائيليين. الإسرائيليون والفلسطينيون بحاجة إلى التفكير الشامل حول الرؤى التي تتجاوز التقسيم على أساس مبادئ حقوق الإنسان والمساواة والديمقراطية والوطن المشترك.

هناك حاجة إلى هذه الرؤى، ولا ينبع ذلك فقط، ولا يقع في المقام الأول، من حقيقة أن التقسيم يبدو عصياً على المنال، بل لأنه كما طرح في مختلف المواد الواردة في هذا العدد- غير ملائم من الناحية النظرية كما أنه لا يمكن الدفاع عنه جغرافياً، ولأنه لا يوفر إمكانية التوصل إلى مصالحة كاملة ونهائية بين الشعبين. ولا يمكن الوصول إلى التصالح إلا بترتيب يقدم حلولاً لكافة المجموعات الفلسطينية وللمجتمع اليهودي الإسرائيلي بطريقة تضيء شرعية على وجوده السياسي الجماعي الآمن في فلسطين.

وقبل بضع سنوات، بدأت مجموعة صغيرة أغلبها من الفلسطينيين في التساؤل حول جدوى التقسيم. وقد حصل هذا التساؤل على اعتراف أعداد متزايدة من قادة الفكر في كلا طرفي الصراع. كذلك وقر تغير الأوضاع والظروف الإقليمية، التي أعادت الثورات الديمقراطية في العالم العربي تعريفها، المناخ السياسي الأكثر مناسبة للتفكير بطريقة جديدة تتجاوز القصور في حل التقسيم وتنسجم مع البيئة السياسية الديمقراطية الشاملة.